1A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.77
13 May 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس:	السيد ألاري (نائب الرئيس)	(الفلبين)
ثم:	السيد الحضيري (نائب الرئيس)	(الجماهيرية العربية الليبية)

- قضية فلسطين [٣٠] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

92-62098

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألاري (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/47/716)

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذا العام يجري النظر في البند الخاص بقضية فلسطين من جدول الأعمال في جو يحوطه الأمل والإحباط في آن واحد، فنحن نشهد من ناحية، تغييرات جوهرية في البيئة السياسية - الدولية، وتحولا من المواجهة إلى التعاون، وعزم مجدد على العمل من أجل التوصل إلى حل الصراعات الإقليمية القديمة العهد. ومن ناحية أخرى، يواجه المجتمع الدولي تصاعد التحديات في مختلف أنحاء العالم، بما فيها الشرق الأوسط، وهي التحديات التي تتطلب بذل جهود متضافرة.

وقد رحبت أوكرانيا بعقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، وبالمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف التي اعقبته بوصفها خطوات هامة نحو إحلال سلم شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة البالغة التفجر. وفي الوقت الذي نرحب فيه بعملية السلام ونعرب فيه عن الأمل في أن تؤدي إلى نتائج ملموسة، لا يمكننا أن نتجاهل أن الاحتلال ما زال مستمرا تعززه تدابير قمعية قاسية، تنجم عنها معاناة خطيرة ومشاق للفلسطينيين ودائرة مفرغة من العنف في المنطقة.

وقد لاحظت اللجنة في تقريرها (A/47/35) بقلق شديد أن الشعب الفلسطيني قد دفع ثمنا باهظا للاحتلال نجم عنه خسائر في الأوراح والأرض والموارد الطبيعية وفرض قيود قاسية على ممارسته لحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقتضي المحنة التي يعيشها الفلسطينيون بإلحاح اتخاذ إجراءات دولية على وجه السرعة.

إننا نرحب بعملية السلام التي بدئت منذ عام مضى على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساس صيغة "الأرض مقابل السلام" . ويعرب وفد أوكرانيا عن أمله الصادق في أن تفضي هذه العملية الى تحقيق التسوية التي طال انتظارها لقضية فلسطين، وهي لب الصراع في الشرق الأوسط، على أساس المبادئ المعترف بها دوليا. ونود أن نؤكد أن هذه المبادئ يجب أن تشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، واحترام حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، وممارسته لتلك الحقوق.

وتوجد اليوم فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل يجب ألا نضيعها حتى نطوي صفحة الشرق الأوسط، ومن المأمول أن تتمكن الأطراف المعنية من التغلب على العقبات التي تعترض طريق التقدم نحو هدفنا المشترك وهو إرساء سلم عادل ودائم في المنطقة.

ويرى وفد أوكرانيا أن هناك حاجة مستمرة إلى القيام بدور أكثر نشاطا من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام للوصول بعملية السلام إلى نتيجة ناجحة، ونحن مقتنعون بأن تعيين ممثل خاص للأمين العام في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار مباحثات السلام الخاصة بالشرق الأوسط سيوفر قوة دفع إضافية في هذا الصدد.

وريثما نحرز التقدم نحو تسوية سلمية، فمن المهم للغاية كفالة الحماية الفورية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد أثبتت انتفاضة الشعب الفلطسيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أنه سيواصل رفضه للاحتلال الإسرائيلي وأنه سيواصل نضاله من أجل ممارسة حقوقه الإنسانية والوطنية والسياسية.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية - الجديدة قد اتخذت بعض الخطوات بغية تحسين الحالة في الأراضي المحتلة، وهي خطوات نرحب بها، فإن المجتمع الدولي، الذي يبني رد فعله على اساس الموقف الحالي، ينبغي أن يطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تعترف بانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة وبأن تنفذ أحكامها وأحكام مختلف الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ الأطراف السامية المتعاقـــدة في اتفاقية جنيف ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها إجراءات احترام التزام إسرائيلي لالتزاماتها باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠).

واحدى القضايا الأشد إلحاحا التي تتطلب اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي سياسة إسرائيل المتمثلة في مصادرة الأراضي، وبناء مستوطنات حديدة، بما في ذلك المستوطنات للمهاجرين اليهود القادمين الجدد، في الأراضي المحتلة . ونحن نشارك في القلق إزاء هذه السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل نظرا لأن عددا من هؤلاء المستوطنين قدموا من أوكرانيا. وفي رأينا أن الجمعية العامة ينبغي أن تطالب الدولة القائمة بالاحتلال مرة أخرى بأن تتخلى عن هذه السياسة، وبذلك نزيح احدى العقبات الرئيسية التي تعترض استكمال محادثات السلام بنجاح. إن التجميد الجزئي للمستوطنات خطوة إيجابية، ولكن لا يمكن اعتبارها سوى خطوة أولى.

ويعتبر عام ١٩٩٢ إيذانا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاحتلال. والواضح مع ذلك أن كل هذه السنوات الطويلة لم توهن عزم الشعب الفلسطيني على الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف ولم تمح تصميم المجتمع الدولي على مواصلة دعمه ومساعدته لهذا الشعب في قضيته العادلة. وفي هذا الصدد، يود وفد أوكرانيا أن يعترف بالمساهمة الهامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في هذه الجهود في ظل القيادة المقتدرة لرئيسها السفير سيس سفير السنغال. ونحن نرى أن اللجنة تلعب دورا هاما في زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين وفي رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن اللجنة محفل مفيد في المساعدة على دفع عملية السلام إلى الأمام، وزيادة إمكانية التوصل إلى سلم عادل في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين.

ومن تجربتي المباشرة، بوسعي أن أؤكد للجمعية العامة أن أنشطة اللجنة توفر محفلا فريدا لتبادل وجهات النظر والآراء على نحو متعمق بين الممثلين من مختلف البلدان. ولهذا فقد وجدنا أن ما ينطوي على قيمة غالية جدا حقا هو برنامج الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية، والاجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية التي اشترك فيها فلسطينيون وإسرائيليون وخبراء من كل بقاع العالم. إن هذه الأنشطة والأنشطة الأخرى التي جرت تحت توجيه اللجنة أسهمت على نحو ملحوظ في زيادة تفهم قضية فلسطين في كل أنحاء العالم. ونحن نأمل أن تستمر هذه الهيئة الهامة في تلقي الموارد اللازمة للوفاء بالولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن أوكرانيا ستواصل من جانبها تقديم دعمها الكامل للجهود النشطة والدائمة للأمم المتحدة الرامية إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بوجود فرصة فريدة تسنح الآن لتحقيق سلم عادل في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي، ووفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد النعمة (قطر): منذ أن ناقشت الجمعية العامة هذا البند من جدول اعمالها خلال الدورة الماضية استجدت وحدثت تطورات في المنطقة تبعث على التفاؤل الحذر بإمكانية السير قدما على طريق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

بيد أن الونى ما يزال ينتاب هذه الخطى المأمولة، والعقبات الكأداء ما زالت تعترض ركب السائرين إلى الحل، مما يدعونا إلى القلق على هذه المسيرة، ومصير ما نتوخاه لها من نتائج وثمار. لقد كان القومة على إسرائيل في الحكومة السابقة رهطا توجه سياساتهم أيدلوجية توسعية قائمة على افتراض استحالة حلول السلم محل الحرب، في العلاقات مع الدول المجاورة. ولذلك ألفيناها تفعل كل ما تستطيع لتعويق مسيرة عملية السلام التي اضطرت إلى المشاركة فيها اضطرارا دون أن تكون لديها رغبة صادقة في التوصل إلى السلم الشامل الدائم، مما أدى إلى تعثر مسيرة السلام منذ انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إننا لنرنو إلى أن تقوم الحكومة الجديدة في إسرائيل بجهد جديد، يساهم بصدق ملموس لإيصال مسيرة السلام الى غايتها المنشودة في إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تسوية تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، قوامها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وإننا انطلاقا من ذلك التفاؤل بمسيرة السلام فإن الأمل ليحدونا عقب تولي الإدارة الأمريكية الجديدة الحكم في كانون الثاني/يناير القادم في أن تقوم بالمساعي المحمودة في تحقيق ما اعتمر في قلوب الساعين إلى العدل والخير والسلم في الشرق الأوسط في أن يروا المزيد من النشاط في دفع مسيرة السلام لتحقيق غاياتها المرجوة ضمن الإطار المرسوم لعملية السلام والذي تساهم الإدارة الأمريكية بجهد مشكور فيه، إذ ليس المراد من عملية السلام أن تصبح هدفا في حد ذاتها، بل المراد هو إيصالها لإحلال السلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط والذي يستند على دعائم إقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والجلاء التام عن كافة الأراضي العربية المحتلة، هذه هي الدعائم المؤدية إلى نتائج، فصيرورتها سر ديمومتها وأساس استمرارها، لكي لا تضيع مرة أخرى هذه الفرصة التاريخية التي تنفس عنها صبح الجهود الدولية الواسعة بعد مخاض شاق وعنت طويل، أسفرا عن جمع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي على مائدة واحدة للتفاوض.

لقد قدم الجانب العربي والفلسطيني جانبا محمودا من المرونة إسهاما منهما لإنجاح مسيرة السلام، وإيصال المفاوضات إلى طريق منفتح على حقائق العصر ومعطيات ومفاهيم الفكر الدولي السائد. ولقد أوضح وزير خارجية فلسطين في بيانه أمام هذه الجمعية بجلاء ووضوح كثيرا من الايضاء والتنوير المتسم بالمرونة والإدراك لكثير من المعطيات والحقائق.

إن صيرورة عملية السلام والحرص على ديمومتها غاية كل قوى الخير في دنيانا هذه، أودعتها مشكورة بجلاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها للجمعية العامة في دورتنا الحالية هذه، مما يعين على بذل المزيد من الجهود الدؤوبة في تحقيق تلكم الغاية المنشودة والتي ستكون ممكنة التحقيق مهما طال أمد المفاوضات، بعد أن دونت البشرية في سفرها ذلك التطور الهام المتمثل في انتهاء الحرب الباردة وزوال الاستقطاب الثنائي وحلول التفاهم والتعاون محل المواجهة والتنافس. إذ كلنا يعلم علم اليقين مقدار ما عانته منطقة الشرق الأوسط من أرزاء هذه الحرب الباردة، وما اصطلت به من نار التشدد وضرام التعنت، أديا إلى ذلك الاصطراع في حومة أزهقت فيها الأوراح وأهدرت فيها الطاقات والموارد نتج عنها تباين في الرؤى، وثناء في المساق، وران عليها ذلك التوهم في انتفاء الحاجة إلى المرونة والتفاهم.

لقد أوضح تقرير اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني السابق الذكر بجلاء مقدار ما يعانيه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من استمرار إسرائيلي بغرض التدابير القمعية والإجراءات التعسفية، التي تنتهك شرائع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، كما شجبت اللجنة بصورة خاصة استمرار إسرائيل في استخدام القوة العسكرية في قمع الانتفاضة الفلسطينية المباركة، وما تحدثه هذه الإجراءات الإسرائيلية من إلحاق المزيد من الضرر والعنف والمعاناة بأبناء هذه الانتفاضة.

وإنه ليهمنا هنا التأكيد على ضرورة إلزام إسرائيل بتطبيق التزاماتها باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. إن إلزام إسرائيل بذلك واجب ملقي على عاتق المجتمع الدولي يستدعي اتخاذ تدابير محددة لضمان احترام وتطبيق إسرائيل لهذه الاتفاقية، وإيقاف الجنف الإسرائيلي، المتمثل في استمرارها وشططها المتعلق بسياسة الضم والاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وجهدها الذي لا يتوانى في تغيير المعالم العربية والإسلامية لهذه المدينة المقدسة. وليس بخاف على لبيب ما تقوم به إسرائيل من صلف الاستمرار في تقطيع أوصال الضفة الغربية، وإحالة نسيجها الاجتماعي إلى بديد من أدواء ونثار من معضلات جالبة يوما إثر يوم مزيدا من الويل ووابلا من المحنة والضراء والأرزاء على السكان، تمثل فيما تتمثل من حرمانهم من فرص العيش والتنقل وإنزال تلكم العقوبات الجائرة بإغلاق مدارسهم وجامعاتهم لمدد طويلة متفاوتة، مما ران ويرين على حماهم الفلسطيني جهاما لا يطاق، ودجى ليس فيه مكان للنور الإنساني.

إن دولة قطر إذ تؤكد تأييدها المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة ومقاومته المستمر للاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي شجبتها الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، فإنما تتطلع إلى إطلالة ذلك المستقبل القريب الذي نرى فيه شعب فلسطين الباسل، بعد أن طالت معاناته ينال حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال. وأن يتحقق ذلك الأمل المرتجى في الحل العادل لقضية ذلك الشعب الباسل.

كما أننا نرنو آملين إلى أن تنعم جميع دول الشرق الأوسط بنعماء السلم، لبناء مستقبل منشود قائم على العدل والتعاون، تحقيقا للأهداف السامية والمقاصد العظمى التي ينادي بها ميثاق الأمم المتحدة، تأكيدا لما للأمم المتحدة جميعها، كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية كفلها الميثاق.

السيد مهدي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقف الشرق الأوسط اليوم على مفترق طرق. وتوفر البيئة السياسية الدولية الإيجابية إطارا مناسبا للبحث عن سلم حقيقي. وتشجعنا

بعض التطورات الأخيرة التي وقعت في المنطقة وحولها. فأطراف الصراع العربي الإسرائيلي لا تزال تشارك في مفاوضات السلام المعنية بالشرق الأوسط. وفي حين أن السلام الدائم يبدو في متناول اليد، فإن الطريق إلى السلام لا تزال محفوفه بالمخاطر، وذلك في ضوز الحالة البالغة التعقد على الأرض. في هذه اللحظة الحساسة من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا متضافرا لتشجيع الأطراف لا على الإبقاء على إيقاع هذه العملية فحسب، بل أيضا للإسراع بها. إن الركود غير المحدد من شأنه أن يكون نكسة كبيرة لمحادثات السلام.

إن التصميم على حل هذا الصراع الذي طال أمده ينبغي أن تصحبه وتعززه تدابير ملموسة لكي تنجح العملية. من دواعي القلق أن الشعب الفلسطيني لا يزال يقدم تضحيات هائلة في كفاحه من أجل الحرية والحياة الكريمة. إن حرمانه من حقه في تقرير مصيره هو جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وتتفق باكستان مع الرأي أن السلم الدائم في المنطقة يرتهن بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن إعمال هذا الحق يمكن أن يشكل حجر الأساس الذي يمكن أن يقام عليه بنجاح صرح السلم العادل والدائم.

لسوء الطالع، لا يزال العنف يجتاح المنطقة، ونحن نلاحظ مع الأسف أن الظروف التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني لا تزال ظروفا حرجة، إن انتهاك حقوق الإنسان مستمر في الأراضي المحتلة. يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف، احتراما كاملا ويجب حمايتها وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

ومع بعض التعديلات، تواصل إسرائيل تنفيذ سياساتها الاستيطانية التي تعتبر إلى حد بعيد جهدا لتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشريف. ومما هو متفق عليه عامة أن هذه السياسة عقبة رئيسية تعترض طريق الجهود الدولية الرامية الي تحقيق سلم دائم. وهناك حاجة ملحة إلى الإنهاء الفوري لسياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة ومن شأن هذا أن يمثل أهم إسهام في عملية السلم في الشرق الأوسط.

إن باكستان، شأنها في ذلك شأن بلدان كثيرة، تنظر بحماس نتيجة المؤتمر الحالي للسلم في الشرق الأوسط، ويبرر توقعنا أن السلم، الذي استعصى تحقيقه حتى الآن في الشرق الأوسط، سيتحول أخيرا إلى واقع، ومؤذنا بنهاية فصل لأحد أشد الصراعات مرارة في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن شعب فلسطين يتطلع إلى المجتمع الدولي من أجل تحقيق طموحاته وآماله المشروعة. إن التسوية العادلة لهذا الصراع على أساس استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفقا لأغراض ومبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة من شأنها أن تمهد الطريق لتحقيق سلم دائم في المنطقة، سلم يحترم ويكفل حق جميع شعوب المنطقة في أن تعيش في وئام وأن تحيى بكرامة وشرف.

يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بأن تتلاشى لحظة الأمل هذه، كما تلاشت لحظات أخرى مماثلة في الماضي. يجب ألا تهدر الفرصة الحالية لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطين. إن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران إطارا كافيا لهذه التسوية على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام". إن عدم اغتنام هذه الفرصة من شأنه أن تكون له آثار خطيرة ليس فقط على شعوب المنطقة ولكن أيضا على السلم والأمن الدوليين. ومن شأن الفشل أن يكون ثمنه حقا باهظا.

اسمحوا لي في الختام أن أكرر اعتقاد وفدي الراسخ بأنه لن تستطيع جميع الشعوب أن تسعى إلى تحقيق هدفها الأساسي في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي إلا في بيئة السلم والثقة. وباختصار ليس هناك بديل للسلم والحل العادل والدائم للصراع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطين.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين، التي لم تحل حتى الآن، تحريفا دائما للعدالة في الشرق الأوسط. إن أرض فلسطين المقدسة ومركزها المقدس، بيت المقدس، القدس، التي تحلأظى باحترام خاص لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث،

لا تزال تعاني من العدوان والاحتلال. ولا يزال شعب فلسطين يعيش في ظل ظروف يقوم فيها النظام الصهيوني يوميا بتعذيب الأبرياء، وبفرض عقوبات جماعية، وبطرد السكان الأصليين عن طريق إنشاء مستوطنات جديدة، وسياسات عدوانية أخرى.

إن عددا كبيرا من الوثائق، من بينها تقرير الأمين العام (A/47/294)، وتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/47/13)، وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35) وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/47/509) توفر وصفا دقيقا للوحشية والعنف المنهجيين اللذين اصبحا من معالم ممارسات وسياسات النظام الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي العقود الأخيرة أدان العديد من وثائق الأمم المتحدة الأنشطة الوحشية غير الإنسانية للقوات التي تقوم بالاحتلال. ومع ذلك من المؤسف أن استجابة السلطات القائمة بالاحتلال لهذه النداءات لم تكن سوى الاستمرار في انتهاكات الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وتعزيز سياساتها وتدابيرها التي تقوم على العنف، والتي تتضمن هدم المنازل وختمها بالشمع الأحمر لغرض العقوبة والقتل والاعتقال والاحتجاز والعقوبة الجماعية والقسر الأخلاقي والتدخل في الخدمات التعليمية والطبية.

ووفقا للتقرير الأخير الذي قدمه المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

"قتل ١٢١ فلسطينيا في اصطدامات مع قوات الأمن الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتمت معالجة ٥٠٠ ٥ آخرين في المستشفيات المحلية". (A/47/13، الفقرة ٤)

ويشير التقرير أيضا إلى إنه:

"في الفترة من شباط/فبراير إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ وحدها قتل ٥٤ فلسطينيا في الأرض المحتلة، كان ٢١ منهم من قبل الوحدات العسكرية الإسرائيلية السرية". (المرجع نفسه، الفقرة ٥)

ومما يثير قدرا أكبر من الانزعاج الزيادة الكبيرة في عدد الإصابات في صفوف الأطفال في الأراضي. ففي السنوات الأربع الأولى للانتفاضة، كان حوالي ٣٣ في المائة من الفلسطينيين الذين قتلوا وعددهم ٠١٥ ١ شخصا في السابعة عشرة من العمر أو أقل من ذلك. وارتفعت نسبة القتلى من ٣١,٦ في المائة في السنة الثالثة إلى ٣٧,٦ في المائة في السنة الأخيرة. وكانت أكبر نسبة من هؤلاء الأطفال، وهي ٢٦,٥ في المائة من العدد الإجمالي للقتلى في السنة الرابعة، ما بين ١١ و ١٦ سنة.

وبالإضافـــة إلـــى ذلك، فإن حالـــة المحتجزيـن تزداد خطـــورة. ويلاحظ تقرير اللجنـــة الخاصة أن:

"تقديرات مركز الإعلام الفلسطيني لحقوق الإنسان تشير إلى أن ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢٠ شخص قد تعرضوا للاعتقال وظلوا محبوسين أكثر من ٢٤ ساعة منذ بداية الانتفاضة. ومن رأي المركز أن ما يربو على ٠٠٠ ٢٠ فلسطيني قد اعتقلوا وحبسوا أكثر من ٢٤ ساعة في عام ١٩٩١ وحده. وقد لاحظت اللجنة، من الشهادات التي استمعت إليها مؤخرا، أن ثمة مزيدا من التدهور في حالة السجناء ومستوى معاملتهم، وهي معاملة قد تميزت بالتعذيب المستمر وبسوء المعاملة البدنية والنفسية، من قبيل الحرمان من الطعام والنوم، والتقييد في أوضاع مؤلمة وفي أماكن بالغة الضيق". (A/47/509، الفقرة ٨٠٧)

إن تقرير اللجنة الخاصة يشير بجلاء الى أن حالة حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من السكان العب في الأراضي المحتلة لا تزال تبعث على قلق المجتمع الدولي البالغ.

إن الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه به التعليم لرفع المستوى الثقافي والعلمي والاجتماعي للحياة في الأراضي المحتلة لا جدال فيه. ويشير تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/47/13) إلى أن إغلاق المدارس في الأراضي المحتلة يشكل مشكلة هامة. فقد خسرت مدارس الوكالة في الضفة الغربية ١٧ في المائة من أيام الدراسة، بينما خسرت مدارسها في قطاع غزة ١٢ في المائة ومرد ذلك أساسا حظر التجول وإغلاق المدارس بأوامر عسكرية والاضرابات العامة. وخلال الفترة المستعرضة خسرت مراكز التدريب الأربعة التابعة للوكالة في الأرض المحتلة ٢٠ في المائة من أيامها التعليمية. ومن الواضح أن الممارسات غير الإنسانية للقوات القائمة بالاحتلال أضرت بالخدمات التعليمية في الأراضي المحتلة.

إن إنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة، بما يخالف جميع القواعد والمعايير الدولية، مسألة أخرى تبعث على القلق البالغ. وتقرير الأمين اللعام بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية (A/47/294) يشير إلى أنه، على أساس القوانين والنظم الموضوعة من جانب المحتلين، ما يزيد على ٥٢ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في الضفة الغربية، و ٤٢,٣ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في قطاع غزة، و ٦٩,٤ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في مرتفعات الجولان السورية قد صودرت لتنفيذ الخطط التي وضعتها سلطات الاحتلال، كما جرى تطويق وعزل المدن والقرى الفلسطينية بموجب خطط تنمية المستوطنات. وفي هذا الصدد، يبين تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/47/13)، أن أكثر من ٥٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية و ٤٠ في المائة في غزة كانت محجوزة للاستخدام الإسرائيلي العسكري أو المدني، وأن ثمة سلسلة من الأوامر العسكرية والأنظمة التخطيطية قد قيدت الاستخدام الفلسطيني للمساحة المتبقية. علاوة على ذلك، فإن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ذكرت في آخر تقرير لها (A/47/509) ما يلي:

"أدت السياسة التي تتبعها إسرائيلي في هذا الشأن إلى المزيد من مضاعفة نشاط الاستيطان من خلال مصادرة الأراضي ونقل المواطنين الإسرائيليين، ولا سيما اليهود المهاجرون حديثا من أوروبا الشرقية واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية سابقا إلى الأراضي المحتلة". (A/47/509، الفقرة ٧٩٢)

ويتابع التقرير أنه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كان

"... معدل إقامة المستوطنات في الأراضي ... في ذلك الوقت قد زاد ثلاثة أضعاف المعدل الذي سبق أن أعلنه" وزير الاسكان في النظام الصهيوني (A/47/509، الفقرة ٧٩٣).

إن مواصلة هذه السياسة لا يترتب عليها الازدراء الصارخ للحقوق المشروعة للفلسطينيين فحسب، بل تهيء أيضا جوا من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها، مما يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين على وجه العموم.

وفي مواجهة مثل هذه الأعمال الوحشية قرر الفلسطينيون مجابهة العدوان بانتفاضتهم الشعبية، والانتفاضة بهذه الصفة، ليست استجابة طبيعيـــة لهذه التدابير غير الانسانية فحسب، بل هي أيضا الواقع

الحتمي للتاريخ، تاريخ أمة تنتفض عزلاء في وجه أشد الأعداء وحشية وهو مسلح بقسوة القلب وبالأسلحة المتطورة. وعلـــى الرغـــم من أن تاريخ هذا الكفاح يرقى إلى عقود مضت، بدأ الفصل الجديد - أي الانتفاضة - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بوصفه رد الفعل الطبيعي لشعب فلسطين المقهور.

ولقد انقضى أكثر من عام على افتتاح مؤتمر مدريد، وهو عام لم ينجز خلاله شيء سوى تحقيق رغبات النظام الصهيوني. ولهذا لا تزال جمهورية إيران الإسلامية متشككة في هذا الاتجاه في المقام الأول، وهو موقف تشاطرها إياه بعض الأطراف المعنية. ومنذ مؤتمر مدريد، لا يزال النظام الصهيوني يحاول تصوير نفسه على أنه نظام محب للسلم، بينما يواصل في الوقت ذاته احتلاله لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان، ويزيد من أعماله القمعية واللاإنسانية في الأراضي المحتلة. بناء عليه، وعلى ضوء ما تقدم ذكره، من الخطأ الافتراض بأن هذا الاتجاه سيؤدي إلى إعمال حقوق الفلسطينيين.

وفي الختام، إن جمهورية إيران الإسلامية، إذ تعي طموحات الشعب المسلم في فلسطين، ما فتئت تؤيد، منذ قيامها، كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه. ونرى أن حلا عادلا ودائما لقضية فلسطين يمكن تحقيقه من خلال الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك انشاء دولة مستقلة على كامل أرض فلسطين. إن الشعب الفلسطيني المقهور لا يزال يتوقع من المجتمع الدولي أن يقدم له المساعدة من أجل تحقيق أهدافه النبيلة .

السيد فاسيلييف (بيلاروس)(ترجمة شفوية عن الروسية): تنظر الجمعية العامة في هذه الدورة في قضية فلسطين في ظل خلفية من التغييرات العميقة على الساحة الدولية - انتهاء الحرب الباردة، والانتقال من المواجهة إلى التعاون. ونرى أن هذا يهيء مناخا مؤاتيا لمضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة فلسطين، التي هي محور الصراع العربي الإسرائيلي.

والحقيقة الهامة هي أن المجتمع الدولي توصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالمبادئ الرئيسية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط، وهي تشمل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، والاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتنفيذها، ولا سيما حقه في تقرير المصير.

ومما هو معترف به أيضا على نحو عام أن قـــراري مجلس الأمـــن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يزالان الأساس السياسي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، علاوة على ذلك، من المعلـــوم أن الصراع لا يمكن تسويته بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد لحل المشكلة هو العملية التفاوضية*.

وعليه، فقد رحب المجتمع الدولي بعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد، وبالمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أعقبته، معربا عن أمله في أن تتيح هذه المفاوضات التقدم نحو تسويات محددة للمشاكل الرئيسية التي تشكل أساسا للصراع. وعلى الرغم من أنه يصعب في الوقت الراهن الكلام عن نتائج محددة تنسجم مع هذه النظرة، فإن حقيقة جلوس الأطراف حول طاولة المفاوضات إنجاز إيجابي.

ووفد جمهورية بيلاروس يعرب عن أمله الصادق في أن تكون هذه المفاوضات أكثر إثمارا في المستقبل، وأن تؤدي دورا بارزا في التوصل إلى السلم في المنطقة، وفي تسوية مشكلة فلسطين. ونعتبر النداء الذي وجهته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى حكومة إسرائيل الحالية بأن ترد إيجابيا على المقترحات الفلسطينية وبأن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، نداء صحيحا.

إن سياسة إسرائيل فيما يتعلق بالسكان العرب في الأراضي المحتلة لا تزال، حتى الآن، على نحو ما يثبت من الوثائق المقدمة والبيانات التي أدلت بها عدة وفود خلال هذه الدورة، تنتهك على نحو فاضح المبادئ المقبولة للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ووفد بلدي يؤيد النداء الذي وجهته اللجنة إلى الحكومة الإسرائيلية بأن تتخذ التدابير لإنهاء القمع. ولوقف جميع الأنشطة التي تستتبع مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات، ولإنهاء سياستها الرامية إلى الترحيل والاحتجاز الإداري، ولإعادة الحقوق المدنية، ولإلغاء الأوامر العسكرية المستخدمة في مراقبة جميع أوجه الحياة اليومية للفلسطينيين.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية).

لقد اسهمت الأمم المتحدة إسهاما هاما في البحث عن السبل والوسائل الآيلة الى تسوية مشكلة فلسطين. وأفضت جهود المنظمة إلى اتخاذ عدة قرارات مهدت السبيل لإرساء الأسس القانونية والسياسية والانسانية للتسوية في الشرق الأوسط، آخذه في الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين. وفي هذه المرحلة، إن المشاركة النشطة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام في عملية السلم في الشرق الأوسط شرط هام للنجاح. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين سفير الهند السيد غاريخان ممثلا خاصا للأمين العام في المفاوضات المتعددة الأطراف.

إننا نتفق مع معظم الوفود التي تكلمت هنا في الإعراب عن الأمل في أن تؤدي المفاوضات إلى اتفاق يحقق طموحات كل الأطراف المعنية ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

في الختام، يود وفد جمهورية بيلاروس أن ينوه بالعمل الكبير الذي انجزته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن يعرب عن امتنانه لرئيس اللجنة السفير سيسي سفير السنغال.

السيد بوركو أوغلو (تركيا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجمعية العامة مدعوة مرة أخرى لأن تنظر في قضية فلسطين، التي ما فتئت منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أي منذ أكثر من ٤٥ سنة، تشكل مصدر قلق مستمر للمجتمع الدولي نظرا لجسامة معاناة الشعب الفلسطيني وخطورة التهديد الذي تشكله هذه القضية على السلم والأمن في الشرق الأوسط.

ولتركيا اهتمام خاص بمصير شعوب تلك المنطقة، وخصوصا الشعب الفلسطيني بسبب موقعها الجغرافي وروابطها التاريخية مع منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر القضية الفلسطينية إحدى المشاكل البالغة التعقيد التي تعين على الأمم المتحدة أن تنظر فيها. وهي ليست مجرد مسألة لاجئين، أو انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ولئن كانت للمشكلة الفلسطينية جوانب شتى، فإنها أولا وقبل كل شيء، مشكلة سياسية تمثل لب مشكلة الشرق الأوسط. لهذا السبب، نحن مقتنعون بأن أية مبادرة ترمي إلى إيجاد تسوية دائمة وعادلة وشاملة في الشرق الأوسط لا بد وأن تقوم على أساس حماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني، فضلا عن الحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية.

إن حل المشكلة الفلسطينية لا بد وأن ينبني على الشروط المسبقة والأساسية التالية: إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس؛ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إعمال حقوقه الأساسية؛ واعتراف الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بوجود وبحقوق والتزامات الجانب الآخر، وفقا لمقاصد ومبادئ القانون والشرعية الدولية؛ والاعتراف بحق جميع دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل في الأمن وفي العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

منذ ما يزيد قليلا على العام أدى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في مدريد إلى إنعاش وميض الأمل في إمكان إحلال سلم دائم وعادل في المنطقة. ويسرنا أن نلاحظ أن عملية السلم مستمرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ونظرا للصعوبات ومشاعر الريبة والشكوك عميقة الجذور في الماضي، بالإضافة إلى فترة العداء والصراعات المتكررة التي طال أمدها، فإن التفاؤل فيما يتعلق بعملية السلم الجديدة، يتسم بالحذر، بل وبإحساس من التشكك، غير أن ذلك لا ينتقص بأي حال من الإرادة السياسية التي لا جدال فيها والتي أبدتها كل الأطراف المعنية عندما جلست حول طاولة المفاوضات.

إن الطريق سيكون طويلا ومليئا بالعقبات التي يبدو أن من العسير التغلب عليها. ولتذليل هذه العقبات يتعين على كل الأطراف أن تتحلى بالشجاعة والحكمة السياسية. ومن المؤكد أنه سيكون من الضروري التوصل إلى حلول توفيقية. وتعتقد تركيا أنه لو ضاعت هذه الفرصة الفريدة للتوصل إلى تسوية سلمية، فإن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على شعوب المنطقة التي عانت من تجربة مريرة من قبل، وكذلك على السلم والأمن الدوليين.

وترى تركيا أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط فرصة تاريخية، وهي تدعمه بالكامل. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ألا يألوا جهدا في سبيل تشجيع وتأييد كل الأطراف في سعيها لإحلال سلم دائم في المنطقة. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤوليات تاريخية وجماعية تجاه الشعب الفلسطيني. وبالتالي، يتعين عليها أن تظل مشتركة بشكل متواصل في عملية السلم حتى تسوي كل جوانب قضية فلسطين على نحو مرض، وحتى تحترم الحقوق المشروعة المعترف بها من المجتمع الدولي. وتعتبر الدعوة الموجهة إلى الأمم المتحدة لتشترك كسلطة من خارج المنطقة في الأفرقة العاملة لمؤتمر السلام خطوة هامة ومشجعة في ذلك الاتجاه.

وإلى أن تتحقق تسوية شاملة، سيبقى أمن الشعب الفلسطيني مصدر قلق للمجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن تقارير شتى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات واللجان الخاصة هذا العام شأنها شأن تقارير الأعوام السابقة - لا تدع أي مجال للشك فيما يتعلق بالصعوبات التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعانيها. إن التقارير المقدمة من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيرها من السكان العرب في الأراضي المحتلة تعطينا وصفا تفصيليا للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وتواصل السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير قاسية ضد السكان

المدنيين، تشمل فرض عقوبات جماعية مثل فرض حظر التجول، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والاعتقالات التعسفية.

وتعتقد تركيا أنه ما دام لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية وما دامت الأراضي لا تزال محتلة، فإن اتفاقية جنيف الرابعة تبقى واجبة التطبيق على تلك الأراضي. ونظرا لأن من الأهداف الرئيسية لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ حماية المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، فإننا ما زلنا نعتقد بأن من الضروري النظر في اتخاذ تدابير لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونطالب إسرائيل بأن تعترف بسريان تلك الاتفاقية قانونا على الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وأن تحترم الأحكام الواردة في قراري مجلس الأمن ٦٧٣ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠).

ونحن مقتنعون بأن عملية السلم ينبغي أن تقترن بتدابير لبناء الثقة من شأنها أن تخفف من حدة التوتر وتحسن المناخ العام في المنطقة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن بعض السجناء السياسيين الفلسطينيين، وتخفيف القيود المفروضة على السفر، وفتح بعض البيوت المغلقة بالشمع، والحد من نشاط الاستيطان في الأراضي المحتلة.

إننا نعلق أهمية خاصة على تلك التدابير، ونأمل في أن تتبعها تدابير أخرى ترمي إلى تحسين مستوى الحياة اليومية للاجئين الفلسطينيين.

لقد تولت حكومة جديدة السلطة في إسرائيل الآن. ففي الانتخابات الأخيرة التي جرت في ذلك البلد، أعربت أغلبية الناخبين بوضوح، بانتخابها حكومة جديدة، عن أملها في إحلال السلم والهدوء.

وتدرك كل الأطراف المعنية بعملية السلم، وخصوصا إسرائيل، أهمية وجود بيئة مؤاتية في المنطقة للتوفيق والمصالحة. وعليها أن تستفيد من هذا الزخم المؤاتي للمضي قدما والتوصل إلى حل منصف وشامل لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد هواراكا (ناميبيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاستعمال غير القانوني للقوة، وعمليات الإعدام دون محاكمة التي تتم على نحو انتقائي، وعمليات الضرب العقابي، والتعذيب والإبعاد، والتدمير المنافي للقانون للممتلكات، والعقوبات الجماعية بما في ذلك هدم المنازل، وفرض حظر التجول المتكرر، وإغلاق المؤسسات التعليمية - كل ذلك يشكل انتهاكا ليس فقط لاتفاقية جنيف الرابعة، بل أيضا

لأبسط معايير القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي أيضا. ولن يسود السلم والأمن في أي مكان من العالم ما لم تتقيد الدول بمعايير القانون الدولي. ويشجب وفد بلدي هذه الانتهاكات المستمرة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي أعلن مجلس الأمن بحق أنها واجبة التطبيق قانونا على كل الأراضي التي احتلتها إسرائيلي من عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس.

إذ نستعرض آثار ٢٥ سنة من الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، أي منذ حرب ١٩٦٧، نرى أن تكلفة الاحتلال كانت باهظة بالنسبة للفلسطينيين الذين خسروا الأرواح وخسروا الأرض والموارد الطبيعية، وفرضت قيود قاسية على حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية.

وفي العام الماضي، ألغت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٩ (د-٣٠)، الذي عادل بين الصهيونية والعنصرية. ووفود عديدة، بما في ذلك وفد بلادي، كانت تأمل أن تتغير الأمور بعد إلغاء ذلك القرار. بيد أن آمالنا تحطمت: فلم يتغير شيء في حياة الشعب الفلسطيني.

وأمام الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/47/35). وكرد فعل على التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، استرعى رئيس اللجنة في عدة مناسبات انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، في رسائل موجهة إليهما، الى التطورات ذات الطابع الملح في الأراضي المحتلة. وللتأكيد على ما أعنيه، أشير الى تقرير اللجنة الذي جاء فيه:

"وأدان رئيس اللجنة استئناف اسرائيل لسياسة الإبعاد فضلا عن إطلاق الجيش النار على المتظاهرين بصورة عشوائية، وتكثيف وتوسيع نطاق المعاقبة الجماعية مثل فرض حظر التجول واعتقال المدنيين الفلسطينيين بالجملة بما في ذلك القصر. وأشار رئيس اللجنة الى أن هذه السياسات والممارسات تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة وطلب أن تقبل اسرائيل انطباق تلك الاتفاقية قانونا على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن تتقيد بمنتهى الدقة بأحكام تلك الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وناشد الرئيس بإلحاح الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية لا سيما الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وأن يكثفوا جميع الجهود من أجل التوصل الى تسوية سلمية." (A/47/35، الفقرة ٣١)

ويؤيد وفدى الموقف العادل والمعقول للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ويود أن يهنئ مرة أخرى رئيسها وزملاءه في هيئة المكتب.

ويؤيد وفدي قرار مجلس الأمن ٧٢٦ (١٩٩٢) الذي اتخذه بإجماع الأصوات، وأدان فيه بشدة قرار اسرائيل، السلطة المحتلة، استئناف ترحيل الفلسطينيين المدنيين.

إننا نوافق على أن عقد مؤتمر السلام الدولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف في الصراع. بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، سيسهم في تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة.

ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية ناميبيا، الأونرابل ثيو بن غوريراب، قال في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في ٦ تشرين الأول/اكتوبر:

"وبالمثل، كان رأي ناميبيا على الدوام أن التطلعات السياسية، ولا سيما حق تقرير المصير، للشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هي لب الصراع في الشرق الأوسط. وهنا ندرج إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). لقد حل فصل السلم والحوار. وفي ظل الظروف الراهنة، هذه هي اللعبة الوحيدة المتوفرة المعقولة والقادرة على البقاء. وإذا أعطى اجتماع وجها لوجه بين رئيس سوريا ورئيس وزراء اسرائيل مزيدا من الزخم لعملية السلام في الشرق الأوسط ومهد الطريق نحو تسوية عادلة وشاملة ودائمة، فإن ناميبيا تشجع بقوة هذا التحرك التاريخي في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)." (A/47/PV.26، الصفحتان ٢٣ و ٢٤)

ختاما، أصبح من الممكن، بعد نهاية الحرب الباردة، النظر في مصادر كل الصراعات الدولية والتفاوض بشأنها بصدق وجدية. إن جو الريبة والشك ينبغي أن يحل محله على الأقل التوفيق بل من الأفضل الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يحث على أن تتاح لفريق التفاوض الفلسطيني من الأراضي المحتلة حرية التوجه من المحادثات وإليها دون عائق. ونأمل أن تلتزم هذه المرة كل الأطراف في العملية إلتزاما جادا بالتوصل الى حل نهائي للنزاع، وأن يعود أخيرا السلم القائم على مبادئ القانون الدولي لا القوة العسكرية الى أراضي الشرق الأوسط المعذبة.

السيد مالك (العراق): تكتسب مناقشة القضية الفلسطينية في هذه الدورة أهمية خاصة ترتبط ببروز الحاجة الى تأكيد ضرورة استمرار بحث هذه القضية الهامة في هذه الجمعية الموقرة بالذات. إن هذا التأكيد في المرحلة الحالية واللاحقة يعكس القلق العميق الناجم عن تصاعد المحاولات الرامية الى تفكيك العلاقة العضوية بين هذه القضية وبين الأمم المتحدة.

إن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة، هو من الأسس الجوهرية المبدئية التي استندت إليها وطالبت بتحقيقها منظمة الأمم المتحدة في قراراتها عبر سنين عديدة كتعبير عن إرادة المجتمع الدولي وموقفه من القضية الفلسطينية، وكتجسيد حقيقي لمبادئ الميثاق والقانون الدولي والشرعية الدولية.

لقد أدانت قرارات الأمم المتحدة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وطالبت بإنهاء هذا الاحتلال اللاشرعي. وأدانت سياسة العنف والبطش والارهاب التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وأدانت سياسة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. ووقف المجتمع الدولي بأسره ولسنوات عديدة مؤيدا ومساندا لحقوق الشعب الفلسطيني، وأوكل الى الأمم المتحدة مهمة أساسية ودورا رئيسيا في التوصل الى حل نهائي عادل وشامل لهذه القضية.

إن تاريخ القضية الفلسطينية يكشف لنا بوضوح أن الهدف الرئيسي للسياسة الصهيونية هو تصفية القضية الفلسطينية، وأن متابعة هذا الهدف تدلنا على أن هذه السياسة، التي لاقت الدعم المتواصل من الولايات المتحدة الأمريكية، قد سعت بشكل حثيث ومتصاعد على منع أي دور للأمم المتحدة في حل هذه القضية. وقد انعكس هذا بوضوح في رفض قرارات الأمم المتحدة الرامية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعايتها، وفي الدور الصوري الذي أعطي للأمم المتحدة في ما يسمى مؤتمر السلام. إن هذا المسعى لم يتطور بشكل منفصل عن المحاور الأخرى في هذه السياسة، فهو يرتبط عضويا بالمحور الآخر لهذه السياسة العدوانية، وهو تجريد القضية الفلسطينية من البعد القومي العربي وتكريس التصور الصهيوني على أن المشكلة مجرد مشكلة لاجئين بحاجة الى إعادة توطين، أو مجرد مشكلة سكان في الأراضي التي يسميها الصهاينة يهودا والسامرة بدلا من اسمها المعروف الضفة الغربية.

إن هذا يفتح الطريق بمررو الزمن أمام إلغاء هوية الشعب الفلسطيني وتجريده من مقوماته الأساسية كشعب حي، واعتباره مجرد أقلية داخل المجتمع الاسرائيلي. وفي هذا الإطار أيضا يأتي اصرار الكيان الصهيوني على إلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني التي اعترف المجتمع الدولي ولسنوات طويلة بضرورة مشاركتها على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في أية جهود أو مباحثات لحل القضية الفلسطينية. ومن جانب آخر تصر اسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي العربية وتصر على استمرار الاحتلال واستمرارها في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ورفضها القاطع لمبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

إن تحقيق هذه الأهداف العدوانية إنما يعني تصفية القضية الفلسطينية، ويعني في الوقت نفسه تكريس الاحتلال الاسرائيلي اللاشرعي للأراضي العربية الأخرى وتكريس مبدأ ضم الأراضي بالقوة في الأراضي المحتلة، واستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف.

من هنا، ألا يحق لنا أن نعيد ونكرر التساؤلات التي نطرحها كل مرة أمام هذا المحفل الدولي الموقر، عن المعاني التي يمكن أن نستخلصها من الدعاوى الزائفة التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عن حكم القانون والنظام الدولي الجديد المزعوم والشرعية الدولية؟ إن اغتيال قضية الشعب الفلسطيني وبعد كل هذه السنين الطويلة من النضال المرير والمعاناة والتضحيات، وبعد هذا العدد الهائل من الشهداء، ليشكل علامة سوداء في جبين كل من يتبنى ويساند عملية الاغتيال هذه. إنها فضيحة لدعاة النظام الدولي الجديد المزعوم تكشف عن الحقيقة المرة التي يجب أن نواجهها، وهي أن المسألة هي الظلم بعينه

واللاعدالة، وهي في الأساس تتعلق بتحقيق المصالح الاستعمارية لهذه الدول للسيطرة والهيمنة على الوطن العربي ونهب واستغلال ثرواته وإبقائه في دائرة التخلف والتبعية. وهذا يذكرنا تماما بما يسمى بأزمة الخليج التي لم تكن في حقيقتها - رغم كل ما قيل عنها - إلا مؤامرة لتدمير العراق كقوة عربية مستقلة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لفرض الإرادة الأمريكية والاسرائيلية على الوطن العربي، والتفريط بمصالح الأمة العربية وفي مقدمتها قضيته: القضية الفلسطينية.

عندما جرى العدوان على العراق تصاعد الحديث فجأة عن الشرعية الدولية، وعن أهمية دور الأمم المتحدة، وعن ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، وأصبح العدوان على العراق أحد مظاهر المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وظاهرة للنظام الدولي الجديد المزعوم، وظاهرة لتدمير أسلحة التدمير الشامل، وظاهرة لمحاربة أضرار البيئة وفرض سلطة القانون ... الى غير ذلك من الشعارات الزائفة. ولكن وبعدما جرى تدمير العراق وفرض طوق الحصار اللاإنساني واللاأخلاقي على شعبه وبشكل لم يسبق له مثيل، فإن الحديث نفسه عن تلك الشعارات يختفي تماما ويظهر حديث من نوع آخر. فعندما نهم بمخاطبة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، يختلفي دور الأمم المتحدة ولا يعود لوجودها أهمية، وتختفي ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع أو غيره، ولا أحد يتحدث عن الشرعية الدولية أو عن حكم القانون، أو فرض المقاطعة، ولا عما تمتلكه اسرائيل من أسلحة التدمير الشامل وخطر ترسانتها النووية. كما لا يتطرق أحد الى السياسة العنصرية التي تتبعها سلطات الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال، ولا يدين أحد سياسات القتل والإبعاد وهدم المنازل، بل إن العكس يحدث. فقد أخذ دعاة الديمقراطية المزعومة يكيلون المديح لاسرائيل ولسياساتها العنصرية. وبدلا من أن يطالبوها أو يفرضوا عليها تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وهي بالعشرات، أخذوا يطالبون بإلغاء تلك القرارات وفي مقدمتها القرار العادل ٣٣٧٩ (د-٣٠) لعام ١٩٧٥، الذي يعتبر الصهيونية بحق حركة عنصرية. وبدلا من أن يفرضوا على اسرائيل العقوبات لرفضها قرارات الأمم المتحدة نراهم يزيدون من الدعم المادي والسياسي لها ويتسترون على ترسانتها النووية.

إن الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها للكيان الصهيوني العنصري يمثل أسوأ صورة لسياسة المعايير المزدوجة وخير دليل على بطلان ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. فهو ليس نظاما لأنه لا يستند الى قواعد ثابتة أو يحتكم الى مقاييس ومعايير موحدة، وهو ليس دوليا لأنه غير شامل لا يمثل المجتمع الدولي، ويمثل فقط إرادة الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ليس جديدا لأنه وبكل بساطة يمثل عودة الى عهد الامبريالية البغيض. إذن فهو ليس نظاما ولا دوليا ولا جديدا. إن شعوب العالم، وكما عبرت عن ذلك العديد من الوفود في هذه الجمعية، تأمل وتسعى حقا الى نظام دولي جديد حقيقي بمبادئ الحق والعدالة، نظام شامل يتساوى فيه الجميع دون تمييز.

إن سياسة القبضة الحديدية والتفوق النووي والتمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني وسياسة تمزيق الأمة العربية وإضعافها وإبقائها في دائرة التخلف والتفريط بمصالحها القومية وفرض الأمر الواقع عليها - هذه السياسة لن تنجح في تحقيق أهدافها. ولا شك في أن ما تبذله الإدارة الأمريكية والقوى الصهيونية لإضفاء طابع النجاح عليها تبقى ذا طبيعة مؤقتة لا تعبر عن حقيقة ما يجري في الوطن العربي ولأننا وبكل بساطة نؤمن بأننا أمة عربية أصيلة شأنها في ذلك شأن الأمم الأخرى. أننا أمة لا تقبل بالاحتلال وترفض السيطرة الأجنبية وتتمسك بحقوقها المشروعة في الأرض والإنسان والثروات والكرامة.

إن وفد العراق وانطلاقا من المبادئ القومية والإنسانية التي يؤمن بها يعيد تأكيد سياسة العراق الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي دعم الانتفاضة الباسلة في الأراضي المحتلة ضد المحتلين الاسرائيليين ويعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى ومحور الصراع في المنطقة، وإن حلها يتمثل بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي اللاشرعي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على تراب الوطن بعاصمتها القدس الشريف.

هذا هو الطريق الذي يقود المنطقة الى واحة السلام الدائم والاستقرار والرخاء. وليس ثمة طريق آخر غيره.

السيد غفورزئي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين هي أساس الصراع في الشرق الأوسط، ذلك الصراع المستعر منذ قرابة نصف قرن. والأمم المتحدة منهمكة، منذ تأسيسها تقريبا، في العمل على استعادة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني من أجل تمكينه من أن يمارس، على غـــرار غيره من شعوب العالم الأخرى، حقه العادل في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن.

ولم تشهد هذه المنظمة بعد تقدما ملحوظا صوب تحقيق هذا الهدف. ها هو جيل بأكمله من الفلسطينيين الأبرياء يخضع لوضع غير قانوني، ويتعرض لأنواع لا حصر لها من الأعمال العدائية من جراء العدوان الاسرائيلي وقوات احتلاله. بيد أنه في العام الماضي، انبعث بعض الأمل في إمكانية إحراز تقدم مستقر طويل المدى بالنسبة للمسألة قيد البحث. فالمناخ الجديد الذي يسود العالم اليوم، الخالي من المواجهة بالنسبة لمعالجة المشاكل، سيتعزز تعزيزا كبيرا إذا وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني بطريقة سلمية وعادلة وانهيت حالة الحرب في المنطقة.

منذ أكثر من عام عقدت في مدريد المرحلة الأولى لمؤتمر السلم المعني بالشرق الأوسط. وقد قوبلت هذه المبادرة بالاستحسان من جانب المجتمع العالمي بصفة عامة وانبعثت الآمال في بلوغ نهاية سريعة للقضية الفلسطينية. وللأسف، وبعد عام من الحوار وجولات اللقاءات العديدة، لم يشهد العالم تقدما أساسيا حقيقيا صوب إيجاد حل للحالة الأليمة في فلسطين.

إن وفد دولة أفغانستان الإسلامية يقدر العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، كما يقدر الخدمات الإنسانية التي تواصل تقديمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للشعب الفلسطيني. إن أفغانستان بوصفها عضوا في مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ستواصل الاضطلاع بدور نشيط في تحقيق أهداف اللجنة. إلا أن وفد بلادي يلاحظ مع الأسف إننا نشهد في هذه السنة، وهي أيضا السنة الخامسة والعشرون لاحتلال القوات الاسرائيلية لفلسطين، موت أكثر من ١٢٠ مدنيا فلسطينيا على يد قوات الأمن والقوات العسكرية الاسرائيلية. كما اصيب أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني بجراح، بعض منها خطير. وأن عدد السجناء والمحتجزين لم ينخفض، بل في الحقيقة هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فلسطيني في مختلف مراكز الاعتقال والسجون داخل اسرائيل وفلسطين المحتلة.

ولهذا كله، لم يتبق لنا أي خيار سوى أن ننظر بشك وتوجس الى نوايا الحكومة الاسرائيلية في معاملاتها مع الفلسطينيين.

إن عدم إحراز تقدم حقيقي بشأن مبادرات مؤتمر السلم المعني بالشرق الأوسط، يرجع أساسا الى رفض اسرائيل تنفيذ الحل المنطقي - واسمحوا لي أن أضيف هنا الحل الوحيد - للقضية الفلسطينية أي الاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في وجود دولة فلسطينية، وبعبارة أخرى مبدأ الأرض مقابل السلم. وبالإضافة الى ذلك، فإن رفض اسرائيل التقيد بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يعرقل تقدم محادثات السلم. وعلاوة على ذلك لم تتوقف مضايقة اسرائيل للسكان الفلسطينيين وقمعهم. بل في الواقع ازداد هدم المنازل وتخريب المشروعات التجارية والصناعية التي يملكها الفلسطينيون. واسرائيل لا تزال تواصل تعريض السكان الفلسطينيين لضغوط جسدية ونفسيه.

إن وفد بلادي يلاحظ مع الأسف الأعمال الوحشية التي ترتكبها الحكومة الاسرائيلية، واضعا في اعتباره أن غالبية المصوتين في ذلك البلد صوتوا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ لصالح السلام وضد العنف. إن وميض الأمل الذي كان يصلنا من اسرائيل في شهر حزيران/يونيه خبا بسرعة وأخذت تحل محله تدريجيا سياسات الماضي المظلمة القمعية. أليس السلام لصالح سكان المنطقة جميعا؟ في الوقت الذي يجعل العالم فيه السلام نصب عينيه، لماذا تجعل اسرائيل نصب عينيها تدمير الفلسطينيين وتضع أصبعها على الزناد؟

إن دولة أفغانستان الإسلامية، باعتبارها الوريثة لبلد احتلته قوة أجنبية لمدة أربعة عشر عاما وحرم من حريته وكرامته الإنسانية، تتشاطر بالكامل محنة اخوتنا الفلسطينيين واخواتنا الفلسطينيات. إننا لا نتعاطف معهم فحسب، وإنما نعتبر كفاحهم كفاحنا.

إن وفد بلادي يوافق على فكرة أن الأمم المتحدة يجب أن تحاول الاضطلاع بدور نشيط في تطبيق فترة حكم ذاتي انتقالية تتبعها عملية تؤدي الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف - القدس الشرقية. ووفقا للحقائق التاريخية، تقع على مجلس الأمن مسؤولية التأكد من أن مسالة القدس جزء لا يتجزأ من محادثات السلام الحالية.

وإذ نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة، نطالب أيضا بتطبيق قراري مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) تطبيقا كاملا. وإننا نعتقد أن هذه التدابير ستتاح أحسن فرص التقيد بها إذا وضع فريق مراقب تابع للأمم المتحدة في اسرائيل وفي فلسطين المحتلة. إن الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التمثيلية للمجتمع العالمي لا يسعها أن تبقى - بل يجب عليها ألا تبقى - غير مكترثة وعاطلة عن العمل في وجه هذه الأعمال الخطيرة التي ترتكبها اسرائيل. هل نشهد هذا الانتهاك الصارخ لحقوق أمة ولو في أماكن قليلة على الأرض؟ وهل نشهد حتى في أمثلة أقل عددا هذا القصور في العمل من جانب الهيئة العالمية بأسرها لمواجهة تلك الانتهاكات للقواعد والقوانين الدولية؟

إننا نعرب عن الأمل في أن تتابع حكومة الولايات المتحدة المقبلة بحماس، التي ستتولى السلطة خلال شهر، المبادرة السياسية التي اتخذتها الحكومة الحالية، والتي أدت الى عقد مؤتمر مدريد للسلام. إن هذه المبادرة يمكن أن ترسي أساسا صلبا لمفاوضات عربية اسرائيلية هامة ترمي الى التوصل الى حل عادل دائم شامل لأزمة الشرق الأوسط.

إن المفاوضات الثنائية التي بدأت في واشنطن يمكن أن تكمل مؤتمر مدريد للسلام إذا ما استجيب بشكل ملحوظ لاخلاص الجانب العربي واستعداده للتعاون. ومع هذا، فإن محاولات اسرائيل للمماطلة في

وجه هذه الفرصة من شأنها أن تعكر جو الثقة الذي نشأ قبل بدء هذه المفاوضات الثنائية. إن هذا الأسلوب يمكن - دون شك - أن يطيل الوضع غير المشروع في الشرق الأوسط بعرقلة عملية السلام كلها.

ومرة أخرى، يؤكد وفد دولة أفغانستان الإسلامية مجددا تأييده التام للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير وتكوين دولته. وهو يرى أنه بغير الاعتراف بهذا الحق، لا يمكن أن يكون هناك سلام في المنطقة. وإننا نطالب اسرائيل بالاعتراف بحقيقة الوضع وأن تشارك المجتمع الدولي في الاحتفال بنجاحاته بدلا من فشله. إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحقق بذاتها هدف ضمان حق شعب فلسطين. وإنما اخلاص الدول الأعضاء في احترام التزاماتها المترتبة عن قبولها لمبادئ الميثاق وقرارات هذه الأسرة العالمية، هو الذي سيمكن منظمتنا من أن تخدم بشكل فعال قضية العدالة والسلم العالمي واحترام حقوق الإنسان والتقدم والكرامة الإنسانية.

إننا نطلب من اسرائيل أن تعترف بأن حق الفلسطينيين لا يمكن أن ينتهك أو يتجاهل الى الأبد. وقبل أن تحتفل الأمم المتحدة بمضي نصف قرن على تأسيسها ينبغي لها أن تتأكد من أن الشعب الفلسطيني يتمتع بحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية. وإلا فإننا سنحتفل بالذكرى الخمسين لفشل الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين.

إن اسرائيل، باعتبارها عضوا في هذه المنظمة، ملتزمة بالاستجابة للنداء الذي ظلت الأسرة العالمية توجهه إليها لأكثر من أربعة عقود للتعاون مع سائر الأعضاء وبالتالي تمكين الأمم المتحدة من إعلان نهاية ناجحة لـ ٤٥ عاما من التاريخ المؤلم، من محنة الفلسطينيين.

السيد اييواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عام ١٩٤٨ عندما عرضت مسألة الشرق الأوسط لأول مرة في الجمعية العامة، بذلت هذه الهيئة جهودا منسقة عديدة لايجاد حل سياسي عادل ودائم للمشكلة. ولقد ساعدت المؤتمرات والندوات العديدة بشأن فلسطين، بالاشتراك مع جهود أخرى، في وضع صيغ لتحقيق سلام عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي وتوفير الأساس لمبادرات دبلوماسية بناءة. ومع هذا فشلت جميع الجهود لتحقيق الهدف المرغوب فيه، وبالتالي ظل السلام بعيد المنال في المنطقة.

إن الفشل في حل قضية فلسطين - جوهر الحالة في الشرق الأوسط - كانت له آثاره المباشرة ليس فقط على عملية السلام والاستقرار في المنطقة، وإنما أيضا على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا

الصدد، نلاحظ أن أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وجهت للتأثير على الجهد الدولي لتحقيق حل سلمي للمنطقة. ومع أن الحل الدائم لقضية فلسطين لا يزال بحاجة الى التحقيق، لا يسعنا ألا أن نثني على هذه الهيئات لمثابرتها في الاضطلاع بمسؤولياتها ولاسهامها في عملية السلام.

وإذ ندخل مرحلة جديدة من العلاقات الدولية - مرحلة تتسم بتحول من المواجهة الى التعاون - ونشهد تجديدا للتعهد بحل النزاعات الإقليمية الطويلة الأجل، يعتقد وفد بلادي أن أية تسوية شاملة عادلة لقضية فلسطين يجب أن تكون في إطار حل مسألة الشرق الأوسط العامة. وفي هذا الصدد نواصل الاعتقاد بأن قضية فلسطين وكذلك مسألة الشرق الأوسط لا يمكن تسويتهما إلا عن طريق التفاوض على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبخاصة بما يتفق مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يوفران - في جملة أمور - الوفاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد نيجيريا تأييدا كاملا انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي العربية، وترك كل تمسك بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة. ويحدونا الأمل في التوصل الى تسوية منصفة ومعقولة لهذه المسألة، بدءا بإعادة الأراضي المحتلة وإعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه، وتطوير أسس التعايش المنسجم بين العرب والاسرائيليين.

إن السعي الى تحقيق السلم الدائم في الشرق الوسط ينبغي أن يستند الى مبادئ القانون الدولي. وهذا يجعلنا غير قادرين على قبول مبدأ اكتساب الأراضي بالاحتلال العسكري أو باستخدام القوة. واقترانا بذلك ينبغي احترام رغبات الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله وخياراته، التي ينبغي أن تحظى باحترام الجميع.

لقد أبدى المجتمع الدولي في الماضي القريب رغبة واضحة في إنهاء الصراعات الإقليمية في مختلف أجزاء العالم، والمناخ الآن مؤات. ولذلك، يصح للجمعية العامة، بالتعاون مع مجلس الأمن، أن تسعى جاهدة الى تحقيق هذه الأهداف بأسرع ما يمكن.

لقد أيد وفد بلادي منذ أمد طويل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والآن، وإذ تهيئ روح التعاون الدولي الجديدة الظروف المؤاتية للمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، يحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن تنتهز جميع الأطراف الفرصة لتحقيق الوفاق. ونحن نحث جميع الأطراف على الاستفادة من المبادرات الحالية الجارية تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة، بالإضافة الى مبادرات الأمم المتحدة لتحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستذكر سنة ١٩٩٢ بأنها سنة الآمال وخيبة الآمال. لقد راودت الشعوب في كافة أنحاء العالم آمال كبيرة في أن تسود الديمقراطية بإنتهاء الحرب الباردة. ولكن شعلة هذا التفاؤل خبت الآن بسبب التناحر الإثني المأساوي الذي يجتاح يوغوسلافيا سابقا والصومال وأماكن أخرى. ومع ذلك، لا تزال في بعض المناطق بارقة أمل بأن الخلافات التي طال أمدها ستسوى أخيرا.

وأجرؤ على الاعتقاد بأن الشرق الأوسط أحد هذه المناطق. ويشجعني على ذلك استمرار الزخم الذي ولده المؤتمر التاريخي الذي عقد في مدريد في العام الماضي. وعلى الرغم من أن الوتيرة لا تبدو بالسرعة التي كنا نتأملها، فإن محادثات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف مستمرة، ويجري الأطـــراف الآن

حوارا مضمونيا. وتعتقد اليابان أن عملية السلام الجارية توفر فرصة ثمينة لتحقيق سلم دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط. ويجب علينا جميعا أن نحرص على عدم إضاعة هذه الفرصة.

لقد التزمت اليابان بالاضطلاع بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط. بل إنها شاركت بالفعل في أعمال جميع الأفرقة العاملة الخمسة واللجنة التوجيهية المنبثقة عن محادثات موسكو، إيمانا منها بأن هذه الجهود تيسر المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية وتكملها. وتنشط اليابان، بوجه خاص، في الفريق العامل المعني بالبيئة، الذي تقوم فيه بدور المنظم المشارك الرائد، وفي الأفرقة العاملة المعنية بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، والموارد المائية، واللاجئين، التي تشارك في تنظيمها.

وتحاول اليابان أيضا الترويج لمناخ إيجابي من أجل محادثات السلام. وكجزء من هذا الجهد، دعت مؤخرا الشخصيات البارزة في المنطقة، بما فيها وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، والسيد هاني الحسن، المستشار السياسي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية لإجراء تبادل صريح في الآراء حول تقدم عملية السلام.

إن اليابان تصر منذ أمد طويل على أن الجهود المبذولة من أجل التوصل الى تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط، وفي لبها القضية الفلسطينية، يجب أن تستند الى قراري الأمم المتحـــدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وستواصل اليابان الاسهام في عملية السلام وفقا لهذين القرارين، وتأمل أن تؤدي عملية السلام الجارية، التي يبحث فيها الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين كبند رئيسي في جدول الأعمال، الى تقرير المصير.

وتحث اليابان الشعب الفلسطيني على الاستعداد لهذا الحكم الذاتي المؤقت بتعزيز تضامن مجتمعه ووحدته. واليابان على استعداد للتعاون مع جهوده لتحقيق هذا الهدف. ولكن بالإضافة الى الجهود اللازمة لزيادة التضامن، فإن الشعب الفلسطيني بحاجة الى القيام بأعمال تحضيرية أخرى من أجل حكمه الذاتي. فعلى سبيل المثال، سيتطلب إنشاء المؤسسات اللازمة لتولي الحكم الذاتي المؤقت، تدريب الموظفين الإداريين. واستجابة لهذه الحاجة الملحة، عرضت اليابان برنامجا خاصا للتدريب الإداري للشعب الفلسطيني وهي على استعداد لتعزيز هذا البرنامج.

ومع ذلك، والى أن يتم التوصل الى تسوية سلمية، ينبغي التقيد بشكل صارم في الأراضي المحتلة باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ومن ثم، تكرر اليابان نداءها الى السلطات الاسرائيلية باتخاذ التدابير اللازمة لاحترام حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاجتماعيـة والاقتصاديـة فـي

الأراضي المحتلة. ونحث بقوة جميع الأطراف على الامتناع عن الأنشطة التي قد تعرض عملية السلام للخطر.

وفي الختام، أود أن أكرر أمل اليابان في أن تتعاون الأطراف المعنية في اتباع نهج تدريجي، وأن تتخذ تدابير إيجابية من أجل إزالة الشكوك وتوليد الثقة فيما بينها. وستواصل اليابان العمل مع جميع الأطراف ذات النوايا الحسنة، وستقوم، متى تم إحراز تسوية سلمية، بدعم عملية بناء السلم والانتعاش الاقتصادي في المنطقة الفلسطينية.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أصبح الصراع العربي الاسرائيلي معقدا ومستعصيا على مدى ٤٥ سنة مضت، الى حد أنه غدا من الضروري، في مناقشات من هذا النوع، أن نذكر أنفسنا دائما بأصل المشكلة. والسبب الجذري للمشكلة هو حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وأولا وقبل كل شيء، حقه في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن يدير بنفسه شؤونه الخاصة، وفي الاستقلال، وفي إنشاء وطن خاص به؛ وحق السكان المشردين في العودة الى ديارهم؛ وحق السكان المسلوبين من ممتلكاتهم في استعادة هذه الممتلكات أو في التعويض عن خسائرهم. وكل المظاهر الأخرى للصراع العربي الاسرائيلي تنبثق من هذا الظلم المستمر الذي فرض على الشعب الفلسطيني أن يتحمله طيلة ٤٥ سنة مضت. وبدون هذه التذكرة المستمرة، يصبح الميل لقبول حلول جزئية قويا وجذابا الى حد تصعب فيه مقاومته.

لقد كان من المقبول منذ فترة طويلة أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن إيجاد حل عادل ودائم للصراع. فبالإضافة الى مسؤولية الأمم المتحدة، بموجب الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين، يعد الصراع تبعة مباشرة لإجراء اتخذته الأمم المتحدة.

وليست هناك حكمة، في هذه المرحلة من تاريخ الصراع، من الدخول في مناقشة بشأن أوجه الصواب أو الخطأ في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي اشتهر بأنه قرار التقسيم. وما هو أهم وأكثر إيجابية في هذه المرحلة، هو أن تسعى الأمم المتحدة لتصحيح الأخطاء المرتكبة عشية ذلك القرار، وبعد ذلك، وهو الأهم، أن نعمل من أجل تحقيق هدفه الأساسي، وهو إنشاء دولتين في المنطقة: دولة اسرائيل ودولة فلسطين. وهذا هو أقل ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من أجل تصحيح الخطأ المقترف في حق الشعب الفلسطيني، ونصرة مبدأ أساسي وارد في ميثاقها وهو حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال.

ولم يكن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير الظلم الوحيد الواقع عليه. فقبل عام ١٩٦٧، كانت جهود الأمم المتحدة توجه أساسا نحو ضمان تنفيذ القرارات العديدة التي تطالب باحترام حق الفلسطينيين المشردين في العودة الى ديارهم وفي التعويض عن الخسائر الناجمة عن الأعمال الاسرائيلية. ولا تزال هذه القرارات دون تنفيذ. وفي كل سنة تقدم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، منذ إنشائها، تقريرا شاملا عن أعمالها. وتقدم الفقرات من ٢٢ الى ٣٠ من تقرير هذه السنة (A/47/35)، المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وصفا مثيرا للأسى عن تصاعد

الانتهاكات الجماعية للحقوق والحريات الأساسية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني طيلة ٢٥ سنة من الاحتلال الاسرائيلي. وقد أصبح هذا الوصف من الشعائر المألوفة عن أعمال القمع والاضطهاد لدولة محتلة لا تعبأ بمبادئ الميثاق، ولا بالقانون الدولي أو الرأي العام العالمي. ومادامت هذه الممارسات الاسرائيلية المشينة مستمرة في الأراضي المحتلة، فإن رغبة اسرائيل المعلنة في احلال السلم والعيش بسلام مع جيرانها الفلسطينيين ستظل دوما رغبة جوفاء.

وحتى تبرهن منظمة التحرير الفلسطينية على رغبتها في السلام، تراجعت من أجل إرضاء اسرائيل. وفي عام ١٩٨٨ رفعت منظمة التحرير الفلسطينية غصن الزيتون باعترافها بحق اسرائيل في الوجود. وبرغم اخفاق اسرائيل المستمر في الرد بالمثل، فإن العرض لا يزال قائما. ورفض اسرائيل الموافقة على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات الجارية المتعددة الأطراف، مثال آخر على بلد لا يزال يعيش في الماضي بينما يتحرك العالم الى الأمام. ومن ناحية أخرى، فإن منظمة التحرير الفلسطينية، بقبولها أقل من دورها الصحيح في عملية السلام الحالية، قدمت برهانا آخر على رغبتها في السلم. ويود وفدي أن يهنئ منظمة التحرير الفلسطينية على إلتزامها الذي لا يتزعزع بعملية السلام. وننتهز هذه الفرصة لنوجه نداء عاجلا لاسرائيل لترد بالمثل على هذه اللفتة المعبرة عن رغبة حقيقية في دفن الماضي.

وكانت هناك عقبة كأداء تعرقل السلام في الشرق الأوسط هي سياسة اسرائيل المثيرة للجدل الخاصة بإنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة. إن هذه السياسة، أكثر من أي شيء آخر، كانت تذكرة دائمة للشعب الفلسطيني بأسوأ مخاوفه، وهي أن اسرائيل لا تنتوي الانسحاب من الأراضي المحتلة. وأننا نرحب بتغيير هذه السياسة المعلنة من جانب الحكومة الاسرائيلية الجديدة فور توليها السلطة. ونهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيعها لهذا التغيير، ونهنئ حكومة اسرائيل الجديدة على الشجاعة التي تحلت بها في إجراء هذا التغيير. ونحثهما على العمل من أجل كفالة أن يؤدي هذا التغيير الى وقف دائم لبناء مستوطنات يهودية في الأراضي المحتلة.

وكما يدلل الجدل حول سياسة المستوطنات، كانت الأرض محور قضية فلسطين، بل ومحور الصراع العربي الاسرائيلي. وفشل الحكومات الاسرائيلية السابقة في اعتناق مبدأ "الأرض مقابل السلام" كان من العوامل الأساسية التي قوضت عملية السلام. وتستحق الحكومة الاسرائيلية الجديدة التهنئة على قبولها هذا المبدأ. ولم يتضح بعد كيف سيؤثر هذا التغيير على الأراضي الفلسطينية، ولكنه تغيير نرحب به، ونثق بأنه سيسهم على نحو إيجابي في عملية السلام.

لقد كرر وفد تلو آخر من هذا المنبر أنه من قبيل الوهم أن يعتقد أي شخص أنه يمكن إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي دون معالجة مشكلة فلسطين على النحو الكافي. وعناصر التسوية الشاملة للصراع كما وردت في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والتي تأكدت من جديد في القرارات اللاحقة، معروفة تماما ولست بحاجة للدخول في تفاصيلها هنا. وهي تتضمن انسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقا لما نص عليه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وضمان أمن جميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل؛ وإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والقرارات اللاحقة ذات الصلة؛ وتصفية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛ وضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، نحث المشاركين في المحادثات المتعددة الأطراف الجارية حاليا بشأن الشرق الأوسط على أن تأخذ بعين الاعتبار الأهمية المركزية للقضية الفلسطينية، وبصفة خاصة الحاجة الملحة لإنشاء وطن للشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته. وكما أن العالم لم يكن بوسعه أن يتنصل من إلتزامه بإيجاد وطن للسكان اليهود المقهورين والمرفوضين بعد الحرب العالمية الثانية، فلا يمكنه أن يتهرب اليوم من مسؤوليته عن إنشاء وطن للشعب الفلسطيني.

ويقتضي تعقد الصراع العربي - الاسرائيلي إيجاد تسوية شاملة. لهذا السبب، ما برحت وفود عديدة، بما فيها وفد بلادي، تؤيد الاقتراح المقدم منذ وقت طويل، والداعي الى عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، تشارك فيه جميع أطراف الصراع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني - والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وقد قبل هذا الاقتراح السديد من قبل الجميع تقريبا، بيد أنه لم يصمد بسبب النقض الذي لا تزال اسرائيل تمارسه ضد كل تحرك صوب حسم الصراع.

لقد دفع العالم الى الاعتقاد بأن مؤتمر مدريد قد أذن ببداية عملية تحمل في طياتها إمكانية عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط. وهذه الامكانية هي السبب في التأييد الساحق الذي حظي به هذا الاقتراح في السابق، ولا يزال يحظى به اليوم من المجتمع الدولي، إلا أنه، باستثناء الجمع بين الأطراف، لم يحرز هذا الاقتراح سوى القليل.

لقد ألفنا الوضع الراهن في الشرق الأوسط الى حد أننا لم ندهش للنتيجة التي تضمنتها الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/716، المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. فقد اضطر الأمين العام، كما حدث في العام الماضي والعام الذي سبقه، الى الاستنتاج مرة أخرى بأنه لا يوجد اتفاق كاف يسمح بعقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط على النحو الذي تتوخاه الأمم المتحدة.

إن البادرة الوحيدة المبشرة بالأمل في التقرير - والتي يرحب بها وفدي ترحيبا حارا، هي تعيين السفير تشينمايا غاريخان ممثل الهند، ممثلا خاصا للأمين العام لحضور المحادثات الجارية. وإننا واثقون بأن السفير غاريخان سيتمكن من تسخير خبرته الطويلة ومهاراته الدبلوماسية التي صهرتها التجارب والتي تحظى ببالغ الاعجاب، في سبيل حسم الحالة المثيرة للاحباط في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أنه لم يحرز حتى الآن أي تقدم في المحادثات، هناك عدد من العوامل المواتية لعملية السلم: انتهاء الحرب الباردة، وتولي حكومة جديدة زمام السلطة في اسرائيل، واستعداد منظمة التحرير الفلسطينية للاستمرار في العملية على الرغم من الاحباطات العديدة التي واجهتها، واستعداد جيران اسرائيل للدخول في مفاوضات مع ذلك البلد، والقبول المتزايد لتعزيز دور الأمم المتحدة في حسم الصراع. وهذه كلها، في واقع الأمر، عوامل تؤدي الى تهيئة مناخ موات للسلم في الشرق الأوسط.

ونحن نحث المشاركين في المحادثات الجارية على الاستفادة من هذا المناخ لبذل جهد ينم عن عزم على إنهاء هذه المشكلة التي أزمنت واستفحلت في الشرق الأوسط.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين في وقت تحدث فيه تغيرات كبيرة في الساحة السياسية الدولية، ويحل فيه التعاون محل المواجهة، وتتجلى فيه ارادة حقيقية لحسم أطول الصراعات الاقليمية أمدا. وتوفر الأحداث الايجابية التي وقعت في السنوات القليلة الماضية على الصعيد الدولي فرصة فريدة لكسر الجمود في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أشد بؤر التوتر حساسية وأكثرها تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وقضية فلسطين كانت ولا تزال مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي بأسره: فالواقع إنها قضية شعب تعرض لأشكال يعجز عنها الوصف من المعاناة والتدمير والاذلال. إن تشرد هذا الشعب الذي سلبت منه أرضه وحرم من أبسط حقوق الانسان ومن تطلعاته المشروعة الى الحفاظ على كرامته وهويته الوطنية يمثل تحديا غير مقبول لضمير الانسانية ولأقدس القيم التي تمثلها الأمم المتحدة.

إلا أن منظمتنا ما فتئت تبذل لعقود طويلة من الزمن جهودا حثيثة تجسدت في العديد من القرارات والمقررات والتقارير والنداءات بجميع أشكالها. غير أن كل هذه اللفتات التي تنم عن حسن النية وكل هذه المظاهر التي تنم عن الحكمة والتعقل السياسي، جوبهت، للأسف، بتعنت اسرائيل التي تواصل سياسة الاحتلال والقمع، ضاربة بعرض الحائط بارادة المجتمع الدولي.

مع ذلك، ظلت عزيمة الشعب الفلسطيني وشجاعته وكذلك التزامه بالاضطلاع بمسؤولياته داخل المجتمع الدولي راسخة لا تتزعزع. وقد حظيت الانتفاضة، وهي أكثر التعبيرات المحركة للمشاعر، عن اليأس والكرب بل وعن الارادة القوية للشعب الفلسطيني الذي يتوق الى العدالة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك اقامة دولته الخاصة به على أرضه، بتعاطف المجتمع الدولي قاطبة، وأثبتت أن الشعب الذي يظل مخلصا لكرامته وحريته لا يمكن أن يستعبد الى الأبد.

وعلى الرغم من هذه الشجاعة الجديرة بالاعجاب، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال، ولن يكون بالمستطاع وضع حد لمعاناته دون أن تكفل له حماية دولية ملائمة بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي يتعين على اسرائيل مراعاتها.

ورغم كل التضحيات التي قدمها هذا الشعب، برهنت القيادة الفلسطينية، من خلال إجراءاتها المحددة، على حكمتها واعتدالها عندما اختارت الحوار والمفاوضات لتحقيق تسوية عادلة ودائمة. من ثم، اتخـــذ المجلس

الوطني الفلسطيني، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، مبادرات تاريخية تضمنت إعلان دولة فلسطين والتعهد بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لتحقيق التسوية.

واعتقدنا حينذاك أن الاعتدال والاحساس بالمسؤولية اللذين أبداهما القادة الفلسطينيون مرة اخرى، لا بد وأن يمهدا السبيل لظهور عهد جديد يسوده التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني معاناة شديدة. إلا أنه كان من المفترض أن ينتهز الطرف الآخر هذه الفرصة، وأن يتحلى بالواقعية والتعقل عن طريق السعي الجاد صوب اقامة علاقات سلم وحسن جوار.

وعندما قرر المجلس الوطني الفلسطيني في العام الماضي الاشتراك في مؤتمر السلم في مدريد، اتخذ موقفا بناء وأثبت مرة ثانية رغبته الصادقة في إرساء الأسس اللازمة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين. والبلدان العربية، من جانبها، وإدراكا منها لمسؤولياتها، ورغبة منها في رؤية فجر عصر يسوده السلم والعدالة في المنطقة، التمست طوال العملية نهجا عمليا إزاء المفاوضات، اتسم بالارادة السياسية اللازمة التي سبق أن أبدتها بالفعل أثناء مؤتمرات القمة العربية في فاس في عام ١٩٨٢، وفي الدار البيضاء في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩.

لقد عززت التغيرات السياسية الأخيرة في اسرائيل أملنا واقتناعنا بنشوء حركة سلم جديدة. إلا أن هذا الأمل لسوء الحظ، سرعان ما تحطم نتيجة للممارسات التي تنتهجها سلطة الاحتلال التي - رغم وعودها والتزاماتها - لم تتخل عن سياسة اقامة المستوطنات بطريقة منهجية وسريعة في الأراضي العربية المحتلة.

إن عدم شرعية هذه السياسة ليس من المرجح أن تعزز عملية السلم التي بدأت قبل عام. والواقع أن محاولات فرض الأمر الواقع عن طريق التغـــييرات المادية والديمغرافية والجغرافية للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، تعيق بشكل خطير جميع مبادرات السلم، وتشكل مصدرا للصراع الدائم في المنطقة.

وفي هذا السياق، يجب حماية مركز مدينة القدس المقدسة، مهد الديانات السماوية الثلاث، وفقا لارادة المجتمع الدولي الذي صرح مرارا بأنه يعتبر أن أية تدابير أو ترتيبات تشريعية أو إدارية تتخذها اسرائيل بشأن هذه المدينة المقدسة تعتبر لاغية وباطلة. ولجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي والتي يرأسها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، لا تدخر وسعا من أجل صيانة وحماية الهوية الأصلية للمدينة المقدسة وتراثها الروحي.

وقد شدد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني على الطابع الخاص للمدينة، خلال خطابه بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في مجلس الأمن عندما قال:

"إننا نفهم أن الأماكن المقدسة التي تحتضنها هذه المدينة تكتسي عند معتنقي الاسلام والمسيحية واليهودية أهمية كبرى. ومن أجل ذلك، فإن الجانب العربي والاسلامي أبان في جميع الاجتماعات التي عقدها، وخاصة في قمة فاس لسنة ١٩٨٢، عن انفتاح وبرهن على روح التعاون، وتقد خطوات نحو التلاقي مع الطرف المقابل لكن هذا الطرف، وبكل أسف، قابل الانفتاح والمبادرات المؤذنة بقبول السلام بجمود ســـياسي وتصلب في المواقف واللجـــوء الى القوة والنـــفخ في نـــار التوتر". (S/PV.3046، ص ٣٨-٤٠)

قبل ما يزيد على العام أثارت عملية السلم التي بدأت في مدريد بناء على مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، آمالا عريضة في حل عالمي للأزمة في الشرق الأوسط بصفة عامة، ولقضية فلسطين بصفة خاصة، والمملكة المغربية سبق أن أعربت عن تفاؤلها بالفرص التي يتيحها المؤتمر، وهي تكرر اليوم الاعراب عن تأييدها لهذه العملية التي سمحت بالحوار وبدء المفاوضات بين جميع أطراف اصراع.

ونحن نرى في مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية إسهاما إيجابيا في السعي المشترك لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة. بيد أننا نأسف لأنه، بعد أكثر من عام على المفاوضات، لم تسفر هذه العملية حتى الآن عن نتائج ايجابية، وخاصة بالنسبة للمسألة المتصلة بجوهر مشكلة فلسطين، ألا وهي تنفيذ أحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين ارسيا المبدأ الأساسي، مبدأ الأرض مقابل السلم.

ولقد حان الوقت لتجاوز الاعتبارات القصيرة الأجل والنظر بوضوح الى المستقبل، وحان الوقت لاستعادة ثقة شعوب المنطقة، وفتح آفاق جديدة للرخاء والهدوء، حتى يتسنى لها مواصلة إسهامها القيم في تقدم البشرية.

السيد زامورا رودريغيز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرة أخرى، بعد سنوات عديدة من المناقشة، تنظر الجمعية العامة قضية فلسطين، المسألة الجوهرية في صراع الشرق الأوسط، والقضية التي يعتمد حلها على اقامة اللم العادل والدائم في هذا الجزء الحيوي من العالم.

ولا بد من القول بأن السبب في عدم حل قضية فلسطين حتى الآن وفي ضرورة نظرها من جانب الجمعية العامة يكمن في تشدد السلطات الاسرائيلية التي يشجعها على ذلك الموقف المتغطرس لأقوى أعضاء المنظمة، الذين يؤيدونها بشتى الطرق، ومن ثم يعطونها ترف الاستخفاف بالقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، والرامية الى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به، أو تلك الرامية الى وقف الممارسات القمعية والتمييزية التي ترتكبها اسرائيل ضد الفلسطينيين وسائر السكان العرب في الأراضي المحتلة، كذلك لا تبالي السلطات الاسرائيلية بالمناشدات من أجل حماية الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال الاسرائيلي ولا المناشدات الموجهة لاسرائيل، باعتبارها السلطة المحتلة، بالامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكذلك النداءات من أجل إيجاد حل نهائي للصراع في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلم.

ومن المعروف تماما أن مجلس الأمن، في هذا الوقت الذي يسعى فيه جاهدا، أكثر من أي وقت مضى - بل وأحيانا أكثر من اللازم - ويحاول إثبات وجوده في حالات أخرى تواجه المجتمع الدولي، ظل عاجزا حتى الآن

عن العمل بحسم مماثل بالنسبة لهذا الصراع الذي يعد أطول صراع ارتبطت به المنظمة ارتباطا طبيعيا، والذي تهزأ فيه اسرائيل بارادة المجتمع الدولي وقرارات المجلس. وليس سرا على أحد أن أسلوب الكيل بمكيالين في سلوك المجلس ليس منبت الصلة عن استخدامه غير السليم من جانب بعض الأعضاء الدائمين الذين يستغلون نفوذهم، بوصفهم أعضاء دائمين، ويستغلون حقهم المشؤوم في النقض في تلك الهيئة، لخدمة مصالحهم الاستراتيجية الذاتية ولحماية اسرائيل.

ونذكر جميعا أن الجمعية العامة عندما اجتمعت للنظر في هذا البند قبل عام كانت العملية التفاوضية في مؤتمر السلم في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا قد بدأت لتوها. وعلى الرغم من أن هذه العملية تستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) فقد نحيت الأمم المتحدة، من الناحية الفعلية، الى هامش تلك العملية. والكثيرون منا ساورتهم الشكوك إزاء فرص نجاحها، لكننا كنا متأكدين بأن هذا هو الطريق السليم، تمشيا مع الأحوال الجديدة، للتحرك قدما بسرعة وثبات صوب السلم الدائم في الشرق الأوسط. لذلك طلب منا أساسا أن نؤجل أي مسعى آخر قد تضطلع به المنظمة.

وبينما نجتمع هنا اليوم، وبينما حققت الأمم المتحدة إسهاما متواضعا في عملية السلم بتواجد الممثل الخاص للأمين العام، سفير الهند المبجل والقدير والمحنك السيد شينمايا غاريخان في المحادثات المتعددة الأطراف، لا بد أن نشير الى الافتقار الى أي تقدم ملموس، نظرا لاستمرار التعنت الاسرائيلي، وهو تعنت أبدته في سياقات أخرى أيضا.

إن الافتقار الى نتائج ملموسة حتي الآن أمر غير مشجع، لكننا نود أن نعثر على طريقة لحل عقدة العقد التي ما فتئت تحول دون إحراز تقدم صوب الحل الشامل والعادل والدائم للنزاع في الشرق الأوسط. وبسبب رغبتنا في إحراز تقدم حقيقي، لا نريد أن نصدر أحكاما قد تبدو متسرعة. لكننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا أكبر بغية الدفع قدما بالمفاوضات، لأن منظمتنا تربطها صلة تاريخية بقضية فلسطين جوهر الصراع، وتتحمل مسؤولية عن هذه القضية. ولا يصح لها أن تتنكر لهما أو تتخلى عنهما.

ويواصل وفد بلدي ايضا تأييد انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت ملائم، كما أوصت الفقرة ٢ من القرار ٧٥/٤٦.

وعلاوة على ذلك، نرى أنه يجب على الجمعية العامة أن تدعو مجلس الأمن الى تنفيذ القرارات التي أصدرها بنفسه، فيما يتعلق بقضية فلسطين، بما في ذلك القرارات المتعلقة بسلامة سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وبوفاء اسرائيل بالتزاماتها في هذا الصدد بصفتها السلطة المحتلة.

والشعب الفلسطيني، الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلا سديدا، ما زال ضحية انتهاك أبسط حقوقه الأساسية. ومن واجب الأمم المتحدة أن تمكنه من الممارسة الكاملة لتلك الحقوق، بما في ذلك الحق في اقامة دولة خاصة به. ويجب على المنظمة أيضا أن توفر له الحماية التي يحتاج اليها، من الأوضاع القاسية التي تفرضها عليه السلطة المحتلة.

إن مسألة فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط وجوهره. ولا يمكن تقسيم السلم في هذه المنطقة، بل يجب أن يرتكز على حل دائم وعادل وشامل للصراع، تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يتحقق عن طريق السبل التي تضمن انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها مرتفعات الجولان، التي يعتبر ضم السلطة المحتلة لها عملا غير قانوني على الاطلاق وبالتالي لا بد من اعتباره باطلا وبلا سند قانوني. ولا بد أيضا من وضع نهاية لاحتلال اسرائيل لأراضي في جنوب لبنان، بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود للتوصل الى حل تفاوضي للصراع في الشرق الأوسط، تواصل اسرائيل ممارساتها العنصرية والتمييزية ضد السكان الأصليين في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، منتهكة بذلك الحقوق الشرعية لسكان تلك الأراضي. وتصر اسرائيل أيضا على التمادي في سياستها التوسعية التي تشكل تهديدا لصيانة السلم والأمن في المنطقة. ولا يجوز لأية دولة أن تقدم المساعدة للنظام الاسرائيلي ما دام مستمرا في انتهاج تلك السياسة، وفي اتباع تلك الممارسات، متحديا بشكل صارخ الأمم المتحدة، ومنتهكا على نحو سافر القانون الدولي.

وسيتوقف مستقبل الشعب الفلسطيني الى حد بعيد على العزيمة الجماعية التي نظهرها. وهذا الشعب له رصيد ضخم من الاعجاب لدى جميع الدول الممثلة هنا، والتي تتحمل مسؤولية كبيرة تجاهه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وستنظر الجمعية في مشاريع القرارات التي تقدم في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، في تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥